مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

تسخير الروابط العكسية للتصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

نوفمبر ٢٠١٦

جدول المحتويات

١– المقدمة 1

٢– ما هي الروابط العكسية 1

٣– الحاجة إلى تنمية القدرة على الحد من تغيرالمناخ والتكيف معه 2

٤– تنمية القدرة على مجابهة تغير المناخ من خلال الروابط العكسية 2

٤.١ الحالة الدراسية ١: تنويع أصناف الأرز في سورينام بالاستعانة بخبرة ماليزيا 2

٤.٢ الحالة الدراسية ٢: بناء القدرة على الصمود أمام الفيضانات في السنغال بالاستعانة بخبرة إندونيسيا 3

٤.٣ الحالة الدراسية ٣: مساعدة كوت ديفوار على تنمية قدرتها على رسم خريطة لخصوبة التربة، بالاستعانة بخبرة المغرب 3

٤.٤ الحالة الدراسية ٤: نقل الخبرة المغربية في مجال الطاقات المتجددة إلى مالي 4

٥– بذل المزيد من الجهود لمكافحة تغير المناخ بالروابط العكسية..... 5

٦– الطريق إلى الأمام 6

تسخير الروابط العكسية للتصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

١– المقدمة

كانت سنة ٢٠١٥ نقطة تحول في الجهود العالمية المستمرة لإيجاد حلول دائمة للتحدي المتواصل المتمثل في تغير المناخ، الذي يتجسد في أشكال من موجات الحر، والفيضانات، والجفاف، والعواصف، وذوبان الجليد، والزلازل – وكلها أزهقت أرواحا، وكانت سببا في أضرار مالية هائلة، وزادت من انعدام الأمن. وقد حقّق المجتمع الدولي إنجازا كبيرا بإبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ديسمبر ٢٠١٥.

ويتيح اتفاق باريس والاتفاق الذي وقّعه زعماء العالم من قبلُ، في سبتمبر ٢٠١٥ – أجندة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (تشتمل على ١٧ هدفا و١٦٣ مقصدا) – فرصة فريدة للدول عبر العالم ولشركائها الإنمائيين لوضع مشكلتي التنمية في القرن الحادي والعشرين، وهما تغير المناخ والتنمية المستدامة، على رأس أجنداتها. وتشتمل أهداف التنمية المستدامة – التي تستند إلى ثلاثة أبعاد (اجتماعي واقتصادي وبيئي) على هدف يتعلق بتغير المناخ يجسد أهميته.

ويهدد تغير المناخ وجود البشرية، ويؤثر تأثيرا كبيرا في حياة ملايين الناس في شتى مناحي الحياة – ولاسيما منهم الفقراء والضعفاء. ويمكنه أن ينسف ما تحقّق من مكاسب في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي سبقت أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع البنك الدولي (٢٠١٦)[١]، أن يصبح ١٠٠ مليون شخص آخرين فقراء بحلول عام ٢٠٣٠ بفعل تأثير تغير المناخ. والذين يعيشون في الفقر حاليا هم الأكثر تضررا، ذلك أنهم لا يحصلون على الأدوات والوسائل التي تتيح لهم انتشال أنفسهم من مثل هذه الظروف المحبِطة.

وما الدول السبع والخمسون الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في مأمن من آثار تغير المناخ. ولما كان عدد كبير من هذه الدول يقع في مناطق تتعرض بالفعل لضغوط مناخية (مثل أفريقيا جنوب الصحراء ووسط آسيا وجنوبها)، فإن تغير المناخ يعدّ أحد العوامل الأشد تأثيرا في الرفاه الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويؤثر تأثيرا مباشرا في اختيارات البنك الإسلامي للتنمية من حيث المشاريع التي ينفّذها في المجالات ذات الأولوية، مثل البنية التحتية، والأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر.

ولمجابهة تغير المناخ، وضعت الدول عبر العالم خطط عملها الوطنية في مجال المناخ، مركِّزة على أنشطة الحد من آثار تغير المناخ والتكيّف معها. ولمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ هذه الخطط، تستعين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ببرامج وأدوات شتى، مثل تمويل المشاريع العادية التي تستهدف قطاعات محدّدة منها البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والزراعة. كما تدعم تنمية قدرات دولها الأعضاء، التي ينظر إليها باعتبارها موضوعا شاملا ذا أهمية قصوى في تحفيز التنمية الاقتصادية والنمو الشامل. والواقع أنه إحدى ضرورات التصدي لتغير المناخ.

وقد أنشأت مجموعة البنك، في سنة ٢٠١٠، آلية جديدة للتعاون الفني تسمّى الروابط العكسية، وهي آلية للتعاون الفني الثلاثي الأطراف يُستعان بها بصفة خاصة للتصدي للتحديات التي تطرحها تنمية القدرات مع تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ويمكن أن تكون آلية الروابط العكسية أداة استراتيجية ذات أهمية يمكن الاستعانة بها لمجابهة تغير المناخ. ويمكن القيام بذلك من خلال الربط بين الدول التي طورت خبرات في التصدي لهذا التحدي والدول التي تحتاج إلى تطوير قدراتها لمكافحة تغير المناخ وآثاره السلبية.

ونقدِّم في هذه الورقة وصفًا للروابط العكسية، ونعطي أدلة تبين الحاجة إلى تنمية القدرات من أجل الحد من تغير المناخ والتكيّف معه، ونعرض حالات دراسية، ونقترح سبلا لزيادة الأخذ بآلية الروابط العكسية من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في البنك لبناء القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

٢– ما هي الروابط العكسية

تتّبع مجموعة البنك نهج التعاون بين دول الجنوب لبلوغ أهدافها المتمثلة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال تنمية القدرات. وقد تم تفعيل هذا النهج في البداية من خلال برنامج التعاون الفني (أطلق في سنة ١٩٨٣) الذي يشمل طرائق شتى، مثل التدريب، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، وتبادل الخبراء بين الدول الأعضاء. وأضاف البنك مؤخرا إلى برنامجه الخاص بالتعاون الفني آلية جديدة تسمّى الروابط العكسية. وتعدّ آلية الروابط العكسية، مقارنة مع الآليات الأخرى ضمن موضوع تنمية القدرات، آلية أشمل للتعاون بين دول الجنوب غايتها تنمية القدرة على المديين القصير إلى المتوسط (حتى ثلاث سنوات) لغرض محدّد في دولة عضو مستفيدة من خلال نهجٍ للتعاون بين النظراء أكثر تركيزا ويقتضي انخراطا أعمق من جميع أصحاب المصلحة.

ويعرِّف البنك الروابط العكسية بأنها "آلية للتعاون الفني أقامتها

[١] https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22787/9781464806735.pdf

مجموعة البنك وتتيح للدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء تبادل خبراتها ودرايتها وقدراتها التكنولوجية ومواردها من أجل تطوير القدرات وإيجاد حلول لتحقيق تنميتها المستقلة".

وتكمّل مشاريع الروابط العكسية، الموجهة نحو تلبية الاحتياجات المحلية، الجهود التي تبذلها الدول المستفيدة في المجالات المستهدفة. وتتسق هذه المشاريع تمام الاتساق مع أولويات الدول في مجال التنمية، وتُدمج على نحو جيد في برامجها الإنمائية. ويشترك في إعداد مشاريع الروابط العكسية كل من الدول المستفيدة والدول الداعمة من خلال عملية تشاور بين النظراء. ويعين هذا النهج على تحليل معيقات التنمية الاقتصادية، كلا على حدة – تحديدا من خلال بُعد القدرات – كما يعين على وضع حلول مكيّفة مع كل سياق على حدة من خلال التبادلات الانعكاسية. ويضطلع البنك في ذلك بدور فاعل باعتباره صلة وصل ومحفّزا على مدى هذه العملية.

ومن السمات المميّزة للروابط العكسية أنها تنطلق من اعتقاد مفاده أن جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، لديها خبرات في مجالات بعينها يمكن أن تستفيد منها دول أعضاء أخرى.

٣– الحاجة إلى تنمية القدرة على الحد من تغير المناخ والتكيف معه

للحد من انبعاثات غاز الدفيئة التي يسببها الإنسان – وهي أحد الأسباب الرئيسية لتغير المناخ –، يتفق الجميع على أن الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها مساران ينبغي سلكهما على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي تنفيذ حلول من شأنها أن تمكن جميع أصحاب المصلحة المعنيين من بناء القدرة على الصمود أمام الآثار السلبية لتغير المناخ على البيئة. وهذان النهجان يعزز أحدهما الآخر. فالحد من آثار تغير المناخ قد لا يكون كافيا لوحده لأن آثار تغير المناخ على البيئة بدأت تودي بحياة الناس بالفعل، وعلى المجتمعات أن تتكيف على العيش في ظل الظروف البيئية الجديدة التي يفرضها هذا التحدي.

وهذا يعني أنه ينبغي اتباع نهج شامل، على صعيد المجتمع الدولي والحكومات نزولا إلى المجتمعات المحلية، للحد من انبعاث غازات الدفيئة ونهج سبل جديدة لبناء القدرة على الصمود أمام الكوارث المتصلة بالطقس (مثل الجفاف، والفيضانات، وموجات التسونامي، والأعاصير).

وقد أولي بالفعل قدرٌ كبيرٌ من العناية لهذه المسائل على الصعيد الدولي على مدى العقود القليلة الماضية، وأُبرمت اتفاقات وبروتوكولات دولية شتى (مثل بروتوكول كيوتو) تضع معايير جديدة لاستهلاك الوقود الأحفوري، وتفرض قيودا على مقدار غازات الدفيئة التي يسمح للبلدان بطرحها وتنفيذ تكنولوجيات جديدة لتلبية احتياجات المجتمعات في مجال الطاقة والنقل عبر العالم. ولما كانت المعايير الأدنى تعتمد وفقا لبروتوكولات دولية، فإن ذلك سيؤثر بلا شك في الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. بيد أن تأثير التغيرات الإيجابية سيستغرق وقتا قبل أن يظهر، ذلك أن وقع غازات الدفيئة المتراكمة في الغلاف الجوي، كما لاحظ العلماء، ستظل ترفع درجات الحرارة. وهذا دليل قوي على أهمية التكيّف مع تغير المناخ.

وتضطلع المؤسسات الإنمائية الدولية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، بدور حيوي في دعم جهود الحد من تأثير تغير المناخ والتكيف معه على حد سواء. ويبرز هذا الجانب اليوم أكثر بعد أن اعتُمدت مؤخرا أهداف التنمية المستدامة التي تشمل أهدافا ذات صلة مباشرة بتغير المناخ (الهدف ١٣: العمل المناخي)، وغير مباشرة من خلال تعزيز القدرة على التكيف معه (الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف ١٤: الحياة تحت الماء، والهدف ١٥: الحياة في البر).

٤– تنمية القدرة على مجابهة تغير المناخ من خلال الروابط العكسية

تغير المناخ مجال واسع يستلزم خبرات شتى على صعيد الدول من أجل أن تتعاون على التخفيف من آثاره على الاقتصاد وعلى الناس. وتملك الدول المتقدمة المعارف والخبرات الأكثر تقدما للحد من آثار تغير المناخ، وهو ما ليس متاحا لأقل الدول نموا التي تعوزها القدرة على تناول هذه المسألة على النحو المناسب.

وعلاوة على تخصيص الموارد المالية اللازمة للحد من انبعاثات غاز الدفيئة، مثل الاستثمارات الجديدة في الطاقات المتجددة، ينبغي للدول الأعضاء في البنك أيضا أن تنمي قدرتها على الحد من أسباب تغير المناخ وتعزيز قدرتها على التكيف مع آثاره على البيئة. وهذه القدرة ضرورية على صعيد الأفراد وعلى صعيد المؤسسات، فضلا عن وجود بيئة تساعد على تشجيع الحلول المستدامة لمساعدة الدول الأعضاء على اعتماد تكنولوجيات جديدة أكثر ابتكارا للحد من انبعاثات غاز الدفيئة، وبناء القدرة على الصمود التي لا غنى عنها، ولاسيما في الدول المعرضة للأحداث الجوية الشديدة.

وتعد الروابط العكسية إحدى السبل التي يتبعها البنك لسد الفجوة بين الدول الأعضاء في مجال القدرات. فمن خلال ربط الدول الأعضاء ذات مستويات أعلى من الخبرات والمنجزات في هذا المجال بعينه بالدول الأعضاء التي دخلت هذا المجال مؤخرا، ييسر البنك تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد الضرورية عبر الحدود. وتعرض في الحالات الدراسية الواردة أدناه بعض المشاريع المتصلة بتغير المناخ التي يسّرها البنك، مستعينا بالروابط العكسية لحفز عملية التبادل بين دوله الأعضاء.

٤.١ الحالة الدراسية ١: تنويع أصناف الأرز في سورينام بالاستعانة بخبرة ماليزيا

سورينام بلد ساحلي منخفض معرض لارتفاع مستويات البحر وللأحداث الجوية التي يمكن أن تؤثر في إنتاجه الزراعي. وقد صُنفت سورينام في المركز العاشر من بين الدول الأكثر تعرضا لتغير المناخ، وفق دراسة أجرتها وكالة ستاندرد آند بورز في سنة ٢٠١٤[٢].

ويعد الأرز ثاني أكبر منتَج زراعي موجَّه للتصدير في سورينام التي تعد حاليا مصدِّرا صافيا للأرز. ورغم أن سورينام حققت قدرا من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز، فإن تزايد عدد سكانها وما ينجم عنه من زيادة في الطلب على الموارد الغذائية، فضلا عن آثار تغير المناخ، يمكن أن يؤثر سلبا على الإنتاج. لذلك تحتاج حكومة سورينام إلى زراعة أصناف من الأرز ذات جودة أعلى يمكنها أن تزيد المحاصيل وتكفل الأمن الغذائي من خلال تعزيز القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

ولهذا الغرض، طلبت حكومة سورينام من البنك دعمها من أجل تنمية قدراتها في مجال إنتاج الأرز تحديدا بقصد زيادة المحاصيل وتنويع أصناف الأرز. وقد استجاب البنك لهذا الطلب بوضع مشروع للروابط العكسية وحدّد ماليزيا – معهد الأبحاث والتنمية الزراعية الماليزي تحديدا – باعتباره الجهة الموفِّرة للخبرات.

وقد صُمّم مشروع الروابط العكسية تصميما يحقّق التحسين اللازم في أصناف الأرز وتقنيات التوليد والإنتاج، والبنيات التحتية ذات الصلة وتنمية الموارد البشرية للحفاظ على الاكتفاء الذاتي لسورينام على المدى الطويل في إنتاج الأرز وتلبية الاحتياجات الناشئة عن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك الفردي في هذا البلد.

علاوة على ذلك، يمكن أن تغدو سورينام، بفضل زيادة نجاعة إنتاج الأرز، مورِّدا للأرز إلى المنطقة وإلى دول أخرى أعضاء في البنك، وهو ما من شأنه أن يعين على تعزيز القدرة على مقاومة نقص الغذاء بفعل آثار تغير المناخ وغيره من العوامل.

[٢] للاطلاع على التفاصيل، انظر الدراسة ذات العنوان "Climate Change is a Global Mega-Trend for Sovereign Risk" على الرابط التالي: https://www.globalcreditportal.com.

وهكذا، يتوقع أن تصبح المؤسسة المستفيدة في سورينام – مركز آن فان دايك للأبحاث في مجال الأرز (Anne van Dijk Rijst Onderzoekscentrum Nickerie) – مركزا إقليميا للخبرة تستفيد منه دول الجوار في أمريكا الجنوبية ودول أخرى أعضاء في البنك.

٤.٢ الحالة الدراسية ٢: بناء القدرة على الصمود أمام الفيضانات في السنغال بالاستعانة بخبرة إندونيسيا

تغطي السنغال مساحة تناهز ٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها زهاء ١٣,٦ ملايين نسمة. وتشكل المياه ٢,١٪ من مساحة البلد، وأهم مورد مائي فيه هو نهر السنغال الذي يبلغ طوله ١,٧٩٠ كيلومترا ويمتد على طول الحدود بين السنغال وموريتانيا في الجزء الشمالي من السنغال. وتقع بعض المناطق في السنغال، ولاسيما في مدينة دكار، دون مستوى البحر، ما يزيد مستوى المياه الجوفية في بعض المناطق ويعرض العاصمة لخطر الفيضانات بشكل كبير خلال موسم الأمطار.

وسببت الفيضانات، في عام ٢٠٠٩ وحده، أضرارا وخسائر ناهزت قيمتها ١٠٣ ملايين دولار أمريكي في مدينة دكار وما حولها. وتضرر أكثر من ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية (حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص) في العاصمة وضواحيها، وبات الكثير من الأحياء غير قابل للسكن ومهجورا في غالب الأحيان. وفي عام ٢٠١٢، تسبب الفيضان الهائل الذي ضرب المنطقة نفسها خلال موسم الأمطار أضرارا مشابهة، وأزهق أرواحا، ودمّر بيوتا وبنيات تحتية حضرية. ويمكن أن تكون هذه الفيضانات أشد إعاقة للتنمية الاقتصادية للسنغال وأشد فتكا، ولاسيما بالنسبة للذين يعيشون تحت خط الفقر، إذ يواصل تغير المناخ التأثير سلبا في أنماط الطقس.

وفي ظل هذه الظروف، طلبت السنغال في سنة ٢٠١٢ من البنك مساعدتها على تنمية قدرتها على إدارة مخاطر كوارث الفيضانات. وجمع البنك بين السنغال وإندونيسيا، وهي دولة أخرى عضو في البنك تتأثر بصورة متكررة من أحداث متصلة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات وتسونامي

والزلازل. واستطاعت إندونيسيا، من خلال استجابتها لهذه الأحداث، أن تبني قدرتها على الاستعداد لها مسبقا والاستجابة لها استجابة ناجعة، وبالتالي تخفيض عدد الوفيات واستعادة النشاط الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الحياة إلى طبيعتها في أقرب وقت ممكن.

تم خلال مراحل المشروع الأولى تحديد مزوّدي الخبرة، وهما مركز الأبحاث للحد من مخاطر تسونامي والكوارث، والوكالة الوطنية الإندونيسية لإدارة الكوارث، أما الوكالة المستفيدة في السنغال فهي وزارة التنمية وإعادة الهيكلة وتأهيل الضواحي.

وباتباع نهج النظراء، أجرى الخبراء من المؤسسات المزودة للخبرة والمستفيدة منها تقييما للاحتياجات في السنغال بتيسير من البنك. فتبين أن بعض أدوات دعم المعلومات المهمة مثل (١) الخرائط الرسمية للفيضانات، و(٢) نظام المعلومات عن كوارث الفيضانات، و(٣) المعايير المناسبة في المناطق المعرضة للفيضانات، و(٤) مستويات التحكم في تدفق المياه غير متاحة لصانعي القرار في السنغال. ولوحظ أن البنيات ذات الصلة المكلفة بإدارة الفيضانات في السنغال لا تملك الأدوات التقنية اللازمة لمنع الفيضانات أو الحد من وقعها على المجتمع، مثل نظم الإنذار المبكر، وبوابات تصريف المياه، والأدوات التي تتيحل للمجتمع الصمود في حال وقوع كارثة الفيضانات.

ونتيجة لهذا التحليل، صُمم مشروع للروابط العكسية لتحقيق ما يلي: (١) تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لوزارة التنمية وإعادة الهيكلة وتأهيل الضواحي، و(٢) وضع معايير ونظام معلومات لإدارة مخاطر كوارث الفيضانات، و(٣) دعم تصميم الأدوات التقنية (بوابة تصريف المياه، نظام الإنذار المبكر، إلخ) لتعزيز القدرة على الحد من مخاطر كوارث الفيضانات وإدارتها.

٤.٣ الحالة الدراسية ٣: مساعدة كوت ديفوار على تنمية قدرتها على رسم خريطة لخصوبة التربة، بالاستعانة بخبرة المغرب

تعد الزراعة إحدى الركائز الرئيسية لاقتصاد كوت ديفوار، إذ تشغِّل، استنادا إلى البيانات الإحصائية الوطنية لسنة ٢٠١٤ في

كوت ديفوار، ما يناهز ثلثي السكان العاملين، وتساهم بما يناهز ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما المحاصيل الغذائية الأساسية في كوت ديفوار فهي الأرز والكسافا والنباتات المتسلقة والبطاطس الحلوة والذرة والدخن والذرة البيضاء وموز الهند. وتؤدي المحاصيل الموجهة للتصدير، وهي الكاكاو والمطاط وزيت النخيل والقطن والبلاذر، دورا رئيسيا في نمو القطاع وفي التخفيف من وطأة الفقر. وتعتمد التجارة وصناعة النقل المحليتين (النقل بالشاحنات، والسكة الحديدية والموانئ) على هذا القطاع في جزء كبير من أعمالهما. وتوفر محالج القطن ومصانع المطاط وزيت النخيل والسكر الأساس لصناعة ريفية. أما الصناعة الحضرية فتتألف بشكل رئيسي من مصانع معالجة الكاكاو، والنسيج، والقطن، وعمليات زيت البذور، ومصنع القهوة السريعة التحضير، ومواد التغليف، والمرحلة الثانية من تحويل زيت النخيل إلى أنواع من الصابون ومستحضرات التجميل.

لكن البلد يواجه مشكلة في خصوبة التربة وفي الإدارة السليمة للأراضي، التي تشكل تحديا كبيرا أمام تحسين إنتاجية القطن وإنتاج المحاصيل. وبات تدهور التربة سببا رئيسيا في ضعف الإنتاج الزراعي. فعلى سبيل المثال، يقل متوسط محصول الأرز في كوت ديفوار عن ٠,٨ طن للهكتار (مقارنة بمتوسط يفوق ٦ أطنان للهكتار في ماليزيا[٣] و٣ إلى ٤ أطنان في نيجيريا[٤]. علاوة على ذلك، يواجه البلد مشكلة في رسم خريطة التربة، وهي طريقة يستعان بها لفهم بنية التربة في مختلف الأماكن بهدف وضع حلول تحسن جودة التربة من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية. كما أن عدم كفاية تخصيب التربة الزراعية (زهاء ٢٥ كلغ للهكتار مقارنة بمعدل ٥٢ كلغ للهكتار في المغرب، حسب مؤشرات التنمية العالمية لسنة ٢٠١٦) أعاقت المحاصيل وضاعفت المشاكل المتصلة بالاستخدام الفعال للأراضي الزراعية.

ويستلزم هذا الأمر استخدام الموارد استخداما ناجعا، بما في ذلك المدخلات من الأسمدة واليد العاملة، ويترتب عنه ضعف قدرة النظم الغذائية على التكيف مع تقلب المناخ. ويكشف العديد من الدراسات الميدانية أن بالإمكان تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الإنتاجية في الأرض التي يتم زراعتها بالفعل في جميع سلاسل المنتجات من خلال تحسين إدارة خصوبة التربة ونشر تركيبة للمخصِّبات قائمة على معرفة دقيقة لخصائص التربة.

ولهذه الأسباب، طلبت كوت ديفوار من البنك دعمها في تطوير قدرتها على وضع خريطة لخصوبة التربة. وأبدت سلطات كوت ديفوار رغبتها على وجه التحديد في الاستفادة من الخبرة المغربية في وضع خريطة لخصوبة التربة والتخصيب.

واستجاب البنك لهذا الطلب بالربط بين وزارة الزراعة والتنمية الريفية في كوت ديفوار والمعهد الوطني للأبحاث الزراعية في

[٣] المعهد الماليزي للأبحاث والتنمية الزراعية
[٤] المعهد الوطني النيجيري لأبحاث الحبوب

المغرب. وأجرى خبراء من المعهد والوزارة تقييما للاحتياجات في كوت ديفوار، ويسَّر البنك التحليل. وتبين نتيجة لهذه العملية أن: (١) ثمة نقصا خطيرا في القدرة على مراقبة إدارة الأراضي الزراعية وغياب خرائط لخصوبة التربة التي تتيح تعظيم إنتاج المحاصيل وجاهزية التربة؛ (٢) المزارعين يستخدمون مجموعة محدودة من طرق التخصيب؛ (٣) المزارعين والفنيين لا يملكون الخبرات والوعي اللازمين لتقدير أهمية الإدارة السليمة للأراضي والتخصيب واستخدام المخصِّبات المناسبة لمحاصيلهم.

وبناء على هذا التحليل، أُعدَّ مشروع للروابط العكسية يتمثل هدفه الإجمالي في تحسين إنتاج المحاصيل وإنتاجيتها من خلال تطوير ونشر تقنيات مكيفة لوضع خرائط لخصوبة التربة؛ ونشر منظومة شاملة لتخصيب التربة؛ وإجراء أنشطة لنشر الوعي بهدف تحسين إنتاج المحاصيل وإنتاجيتها.

٤.٤ الحالة الدراسية ٤: نقل الخبرة المغربية في مجال الطاقات المتجددة إلى مالي

رغم ما حققته مالي من تقدم كبير في التنمية الاقتصادية خلال العقد الأخير، فإن الاستفادة من الطاقة الكهربائية لا يزال يمثل عائقا. وتبين أحدث الإحصائيات أن معدلات الاستفادة من الكهرباء في المناطق الحضرية والريفية ناهزت ٥٥٪ و١٨٪ على التوالي. ويعد ضعف معدل كهربة الأرياف مصدر قلق كبير وأحد الأهداف ذات الأولوية لحكومة مالي، التي تعُد الوصول إلى الكهرباء أداة رئيسية من أدوات محاربة الفقر.

ويتسم قطاع الطاقة في مالي باعتماده الشديد على الطاقة الكهرومائية التي تستأثر بنسبة ٥٥٪ من الطاقة الأساسية المرتبطة بشبكة الكهرباء، والكتلة الحيوية التي توفر زهاء ٨٠٪ من احتياجات الأسر من الطاقة. ولئن كانت الكتلة الحيوية توفر مصدرا للطاقة بأسعار رخيصة وميسرة نسبيا، ولاسيما لمن يعيشون تحت خط الفقر في الأرياف، فإنها تساهم أيضا في زيادة غازات الدفيئة. يضاف إلى ذلك أن الدخان الخطر المنبعث من حرقها يمثل خطرا على صحة من يتعرضون له باستمرار.

ويحُد ضعف الوصول إلى الطاقة الميسّرة الفرص الاجتماعية للفقراء والنساء والشباب خاصة، وهو عامل رئيسي من عوامل التحديات الصحية والبيئية الأشد إلحاحا التي تواجه مالي. ومع تزايد الطلب على الطاقة بمعدل ١٠٪ سنويا، يعد التصدي للعقبات الأساسية في المجال المؤسسي والمالي وفي مجالي القدرات والمعارف، التي تعترض تنمية موارد طاقية جديدة ومستدامة، أمرا أساسيا لتحقيق أهداف مالي الرئيسية في مجال التنمية.

ومن السبل البديلة لتوفير الطاقة في المناطق الريفية استخدام مصادر الطاقة المتجددة: ومن أشهر هذه البدائل الطاقة الشمسية في مالي. ويناهز معدل التشعيع الشمسي في مالي ٥ إلى ٧ كيلوات في الكيلومتر المربع في اليوم الواحد، وتتوزع أشعة الشمس توزعا جيدا عبر مساحة البلد. ويتيح هذا المعدل إمكانات واعدة يمكن تطويرها لتنويع مصادر الطاقة من أجل المساهمة في الحد من العجز الطاقي، والحد من الاعتماد على أنواع الوقود المضرة بالبيئة.

ولبلوغ هذا الهدف، طلبت مالي من البنك دعمها لتطوير قدرتها على تلبية احتياجات سكانها القرويين من الطاقة. وربط البنك بين مالي والمغرب، وهو بلد طور حلولا في هذا المجال ذي الأهمية. ووقع الاختيار على المكتب الوطني المغربي للكهرباء والماء الصالح للشرب، وهو المؤسسة المغربية المكلفة بإدارة احتياجات البلد من الكهرباء والماء الصالح للشرب، باعتباره مقدم الخبرة. ذلك أن له خبرة طويلة في قطاع كهربة الأرياف في المغرب، ونجح في زيادة نسبة كهربة الأرياف من ١٨٪ سنة ١٩٩٦ إلى ٩٨٪ سنة ٢٠١٤. أما في مالي فقد وقع الاختيار على الوكالة المالية لتنمية الطاقة المحلية وكهربة الأرياف باعتبارها المؤسسة المستفيدة.

وقد تعاونت المؤسستان على تشخيص احتياجات مالي لزيادة قدرتها على كهربة الأرياف باستخدام الطاقة الشمسية. ووضع الشريكان مشروعا للروابط العكسية لبلوغ الأهداف التالية: (١) تحسين معدل كهربة الأرياف في مالي؛ (٢) تحسين مهارات العاملين في الوكالة المالية لتنمية الطاقة المحلية وكهربة الأرياف في تصميم وتنفيذ مشاريع كهربة الأرياف؛ (٣) تقوية عمليات الفنيين العاملين في الوكالة المنفّذة ومهاراتهم في مجال الصيانة في ما يتصل بصيانة البنية التحتية للطاقة الشمسية. وعلاوة على عنصر تنمية القدرات، سيوفر المشروع أيضا المعدات والتكنولوجيا اللازمة لمد مناطق ريفية محددة بالكهرباء. وسيشمل ذلك تركيب خلايا شمسية ضوئية، وخطوط التوزيع المرتبطة بها، ومحطات التحويل. وبذلك، يوفر المشروع حلا متكاملا يمكن تطويره واتخاذه نموذجا حالما يثبت نجاحه.

٥- بذل المزيد من الجهود لمكافحة تغير المناخ بالروابط العكسية

إن الحالات الدراسية الواردة أعلاه ما هي إلا أمثلة تبين كيف يمكن لهذه الوسيلة الشديدة الفعالية في الجمع بين البلدان للتصدي للتحديات الإنمائية المشتركة أن تساعد على بناء القدرة على الصمود من خلال تنمية القدرة على إدارة مخاطر الكوارث وتعزيز الأمن الغذائي من خلال طرق أشد براعة لإجراء الأنشطة الزراعية.

ويمكن توسيع نطاق قصص النجاح أكثر لتشمل عمليات نقل إضافية للخبرة لمكافحة تغير المناخ من خلال الحد منه، وكذلك من خلال التكيف معه. وترد في ما يلي بعض المجالات الرئيسية التي يمكن الاستعانة فيها بالروابط العكسية للحد من تغير المناخ:

١. **تنمية القدرات لبناء الخبرة في تكنولوجيات الطاقات المتجددة:** يمكن أن يجمع البنك بين الدول الأعضاء

للمساعدة على نقل المعارف وتنمية القدرات على مستوى الأفراد والمنظمات ومستويات البيئة المساعدة من أجل تلبية احتياجات البلدان من الموارد البشرية في هذا المجال؛ ونقل التكنولوجيا والمعارف اللازمة لتكييف الحلول مع السياق المحلي للبلدان المستفيدة؛ وتوفير الإطار المؤسسي اللازم (مثل السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالطاقات المتجددة)؛

٢. **تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية لمكافحة تغير المناخ:** يستطيع البنك، من خلال آلية الروابط العكسية، أن يجمع بين بلدان إقليمية مختلفة لوضع استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة تغير المناخ من خلال التعاون الإقليمي. فالبلدان التي تقع في المناطق المعرضة لمخاطر عالية في ما يتعلق بالتقلبات الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن تستفيد من تجارب بلدان في مناطق أخرى مماثلة سبق لها أن وضعت حلولا للتحديات البيئية الإقليمية التي يطرحها تغير المناخ؛

٣. **نقل العبر المتصلة بالسياسات من بلدان نجحت في الحد من انبعاثات الكربون:** لئن كان من الضروري تشجيع الحلول من الأسفل إلى الأعلى لمكافحة تغير المناخ، فإن ثمة حاجة أيضا إلى التأكد من تمكين الحكومات من أدوات صياغة السياسات التي يمكنها أن تساعدها على وضع الأطر والاستراتيجيات الوطنية الصحيحة في ما يخص تغير المناخ، وكذلك وضع سياسات ولوائح تنظيمية من الأعلى إلى الأسفل لتشجيع الحد من تأثير تغير المناخ عبر جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. وبوسع البنك أن يساعد على الربط بين الدول الأعضاء التي لديها قصص نجاح في ما يخص السياسات واللوائح التنظيمية البيئية والدول التي تحتاج إلى دعم في هذا المجال. ويمكن أن تكون الروابط العكسية هي الآلية المناسبة لبلوغ هذا الهدف.

علاوة على التدابير المبينة أعلاه في ما يخص الحد من تغير المناخ، يمكن أن تساعد آلية الروابط العكسية على بناء القدرة على الصمود من خلال التكيف مع تغير المناخ في المجالين التاليين:

١. **تعزيز المعارف الزراعية لمقاومة آثار تغير المناخ:** تعد الزراعة والأمن الغذائي من المجالات الرئيسية التي يمكن أن يكون لتغير المناخ وقع سلبي فيها. ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة وما يرتبط به من تغيرات في الأنماط البيئية يمكن أن يؤثر في المحاصيل، فيساهم بذلك في شدة الفقر في الكثير من البلدان. علاوة على ذلك، تعاني خصوبة التربة والموارد المائية أيضا من الضغط بسبب الأحداث المتصلة بأحوال الطقس، وهي عوامل ذات أهمية يمكنها أن تحد من المحاصيل الزراعية. ولبناء القدرة على التكيف مع هذه الأحداث غير المرغوب فيها، تحتاج البلدان إلى تنمية خبراتها في الممارسات المكيفة لإدارة الموارد الزراعية والمائية التي يمكن أن تساعدها على زيادة محاصيلها بطرق ذكية بالاستعانة قدر الإمكان بوسائل محسنة أثبت البحث العلمي جدواها. ويمكن أن تتيح الروابط العكسية آلية تنفيذ ناجعة لبلوغ هذا الهدف من خلال الربط بين البلدان ذات الخبرات والموارد في هذا المجال والبلدان التي تحتاج إلى تأمين إنتاجها الزراعي من تقلب الظروف البيئية.

٢. **التأهب للكوارث المتصلة بتغير المناخ:** تشير الأدلة إلى أنه بالرغم من جميع الاحتياطات التي يمكن أن تتخذها البشرية للتصدي لتغير المناخ، ستظل الكوارث الطبيعية التي تنشأ عن هذه الظاهرة تؤثر في نمط عيشنا. لذلك، فإن جزءا من التكيف مع تغير المناخ يكمن في بناء القدرة على التصدي له من خلال التأهب للكوارث. وهذا يعني أن على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا – بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني – أن تطور طرائق أشد ذكاء للتغلب على آثار الكوارث كلما وقعت، من خلال تنفيذ تدابير وقائية تحسبا لوقوع أحداث من هذا القبيل، وكذلك من خلال سرعة التعافي من مثل هذه الحالات بفضل خطط عمل محكمة. وقد وضع عدة دول أعضاء في البنك نظمها الوطنية للاستجابة للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات الشديدة والعواصف، ويمكنها أن تتقاسم هذه الخبرات والطرائق وما يرتبط بها من تكنولوجيات مع بلدان تواجه تحديات مماثلة. ويمكن أن تكون الروابط العكسية هي الآلية المناسبة كلما كانت البلدان راغبة في التعاون للتغلب على مثل هذه التحديات.

٦– الطريق إلى الأمام

يمكن أن تكون الروابط العكسية، كما سبق أن رأينا في الأمثلة الواردة أعلاه، طريقة ناجعة وفعالة من حيث التكلفة لتنمية القدرات اللازمة للتصدي لتغير المناخ. فهي تيسر توفير الخبرات والتكنولوجيا والموارد اللازمة للبلدان التي هي في حاجة إليها من خلال نهج النظراء لحل المشكلات. وبالإضافة إلى مزاياها المباشرة في ما يتصل بتغير المناخ، فإن لها أيضا مزايا من قبيل تعزيز الروابط بين البلدان، وهو ما يمكن أن يفتح مجالات جديدة للتعاون وأن ينتج عنه حالات تآزر جديدة وذات تأثير.

ويتيح الوقع الحقيقي لتدخلات الروابط العكسية في الدول الأعضاء للتصدي لتغير المناخ، باعتبارها آلية جديدة نسبيا لتنمية

القدرات، فرصة للتنويع وطرق مجالات أخرى من مجالات أهداف التنمية المستدامة. لكن الطلب على هذا النهج بدأ بالفعل ينمو بسرعة، ويعكف البنك على النظر في سبل جديدة لاستخدام الروابط العكسية بقصد التصدي لتحديات التنمية الاقتصادية التي تواجه دوله الأعضاء.

إن تغير المناخ مشكلة بعيدة الأثر ومتعددة الأوجه ولا يمكن حلها فقط من خلال جهود البلدان الفردية، بل تستلزم بذل جهود جماعية من البلدان كافة ومن شركائها في التنمية.

ويمكن تعزيز الأمثلة الواردة أعلاه ببلدان أخرى تنشئ روابط فيما بينها لنقل الخبرات والتكنولوجيا من البلدان التي وضعت حلولا ولديها الرغبة في تقاسمها بروح من التضامن. وإن البنك، باعتباره مؤسسة إنمائية أدركت الحاجةإلى تعزيز التعاون بين دولها الأعضاء وكيّفت استراتيجيتها للنهوض أكثر بهذا التعاون، مستعد لتيسير هذا التبادل بين دوله الأعضاء.

نبذة عن

البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه:

البنك الإسلاميّ للتنمية مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدّة. (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

رؤيته:

يتطلّع البنك الإسلاميّ للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته:

تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه:

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلاميّ)منظمة المؤتمر الإسلاميّ سابقاً(، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأسماله:

وافق مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية– في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)– على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجِب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب فيه) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 92 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية:

تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلاميّ للتنمية والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة.

مقرّه ومكاتبه الإقليمية والقُطريّة:

يتّخذ البنك مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألمآتي (إحدى مدن قازاقستان) وداكار (عاصمة السنغال)، ومكاتب قُطريّة في تركيا (أنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

سنته المالية:

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها ستتحول، ابتداء من 01 يناير 2016 م، إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ يوم 11 الجدي (الموافق 01 يناير) وتنتهي يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل سنة).

وحدته الحسابية:

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدوليّ.

اللغة:

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
٨١١١ شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية – الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢ – ٢٤٤٤ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠ ٦٣٦١٤٠٠ ١٢ (٩٦٦+) | فاكس: ٧١ ٦٣٦٦٨٧١ ١٢ (٩٦٦+) | البريد الإلكتروني: www.idbarchives@isdb.org | الموقع: www.isdb.org